

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2013/WG.12/Report
26 December 2013
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة
قمرت، 18-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013

موجز

عقد الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة في قمرت، تونس يومي 18 و19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013. وشارك فيه خبراء من مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومختصون من هيئات حكومية عربية، ومنظمات إقليمية ودولية، وممثلون عن مجموعات رئيسية.

واستند المجتمعون إلى ورقة نقاش أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وفرت معلومات أساسية عن العمليات العالمية لتحديد أهداف التنمية المستدامة؛ والتقدم المحرز في المنطقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والأولويات والمبادئ التي ينبغي إدراجها في أهداف التنمية المستدامة وإطار التنمية لما بعد عام 2015؛ والتوجهات الأساسية المطلوبة لوضع خطة تحويلية لأهداف التنمية المستدامة. وركزت المناقشات الأولية على التقدم المحرز في المنطقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتحديات الإقليمية والوطنية الرئيسية التي تواجهها البلدان العربية في تحقيق التنمية المستدامة. وناقش المجتمعون ثلاث قضايا مفاهيمية تشكل إطاراً تحويلياً لأهداف التنمية المستدامة وهي: (أ) وضع خطة شاملة تناسب جميع الحكومات، أي وضع أهداف جامعة وقابلة للتكيف بحسب الاختلافات الوطنية؛ (ب) إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية بفعالية في إطار متوازن ومتجانس؛ (ج) إقامة شراكة عالمية جديدة تركز أهداف التنمية المستدامة في إطار فعال لإدارة الحكم يتضمن وسائل ملائمة لتنفيذ الأهداف وآليات مساءلة فعالة لمتابعة هذا التنفيذ.

وبيّن الاجتماع أهمية أن تعمل الإسكوا وشركاؤها على تقديم اقتراح إقليمي يتناول القضايا التي تهم المنطقة العربية وذلك بالاستناد إلى نتائج العمليات التشاورية التي أجريت في عام 2013 بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة، وعرضه على الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية أيضاً تكوين رؤية عربية مشتركة بشأن هذه الأهداف خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة المزمع عقده في بداية عام 2014 في إطار التحضير للدورة المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	4-1 مقدمة
3	71-5 أولاً- موجز المناقشات
3	8-5 ألف- الجلسة الافتتاحية
4	26-9 باء- الجلسة الأولى: مقدمة عن الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، والأولويات الإقليمية العربية لما بعد عام 2015
8	53-27 جيم- الجلسة الثانية: القضايا المفاهيمية ذات الأولوية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة – أهداف جامعة والتنوع على الصعيد الوطني والتكامل بين ركائز التنمية المستدامة
13	71-54 دال- الجلسة الثالثة: شراكة عالمية جديدة وإطار لأهداف التنمية المستدامة يتناسب مع المنطقة العربية
17	73-72 ثانياً- الاستنتاجات وسبل المضي قدماً
17	80-74 ثالثاً- تنظيم الأعمال
17	74 ألف- تاريخ الاجتماع ومكان انعقاده
17	75 باء- جدول الأعمال
18	-76 جيم- المشاركون
18	79-77 دال- التقييم
19	80 هاء- الوثائق والعروض
20	 المرفق- قائمة المشاركين

مقدمة

1- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة التجهيز والبيئة في تونس الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة في قمرت، تونس يومي 18 و19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

2- ووفر الاجتماع فرصة لإطلاع الجهات المعنية في المنطقة على العمليات الدولية الجارية حتى تاريخه ومناقشة المنظور الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة. وهدف الاجتماع إلى التشاور مع الخبراء بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015 في ضوء المشاورات العالمية الأخيرة والجارية في هذا المجال واستناداً إلى نتائج الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة واجتماعات الفريق العامل الحكومي المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة. وركزت المناقشات على القضايا المفاهيمية الرئيسية التي تشكل الأساس لوضع أهداف التنمية المستدامة.

3- وهدف الاجتماع إلى:

(أ) إطلاع المشاركين على التقدم المحرز حتى تاريخه والخطوات اللاحقة لتحديد أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015 وتزويدهم بأخر المعلومات المتوفرة في هذا الشأن؛

(ب) مناقشة المنظور الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع الأولويات في المنطقة والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) صياغة رؤية مشتركة حول القضايا المفاهيمية الأساسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015 ومناقشتها.

4- ويستعرض التقرير فيما يلي محتوى المناقشات التي دارت خلال مختلف جلسات الاجتماع والاستنتاجات والخطوات اللاحقة التي اقترحتها المجتمعون.

أولاً- موجز المناقشات

ألف- الجلسة الافتتاحية

5- استهلّت الجلسة الافتتاحية بكلمات ألقاها منظمو الاجتماع. فأشارت السيدة ميلاني هتسينسون، موظف برنامج، برنامج الأمم المتحدة للبيئة المكتب الإقليمي، إلى الإجماع الدولي على أهمية أن تستند خطة التنمية لما بعد عام 2015 إلى الغايات غير المحققة، والمجالات التي لم يشملها إطار الأهداف الإنمائية للألفية ولا خطط التنمية المستدامة. وشددت على أهمية أن تكون رسالة المنطقة واضحة وقوية، لتؤثر على خطة التنمية العالمية وتضمن أن تأخذ الخطة في الاعتبار الاختلافات على صعيد المنطقة والبلدان العربية. ومن الأهمية أيضاً أن تركز أهداف التنمية المستدامة على معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل العالمية؛ وكفالة حق الإنسان في بيئة مستدامة ونظيفة؛ وتعزيز الإدارة البيئية؛ وتحسين أنماط الاستهلاك والإنتاج.

6- وأشارت السيدة شهيرة وهبي، رئيس قسم التنمية المستدامة والتعاون الدولي، إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة في جامعة الدول العربية، إلى أهمية تكوين موقف عربي موحد حيال أهداف التنمية المستدامة، يعكس أولويات المنطقة والقضايا التي تهمها، كإحلال السلام وتحقيق التنمية ومعالجة الفوارق في مستويات التنمية في البلدان المتأثرة بالنزاعات، ومختلف التحديات التي تواجهها. ومن الأهمية أن تكون أهداف التنمية المستدامة واضحة، وطموحة، ومحدودة العدد، ويسهل التعريف بها ضمن خطة تنمية طويلة الأجل تحقق التكامل الإقليمي والوحدة العربية، وتتضمن وسائل تنفيذ تراعي الأولويات والقدرات الوطنية لتمكين البلدان العربية من بلوغ الأهداف الإنمائية.

7- وأشارت السيدة رلى مجدلاني، مديرة شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية في الإسكوا، إلى مجالات التعاون بين الإسكوا والحكومة التونسية، وأشادت بمبادرة تونس لاستضافة هذا الاجتماع الإقليمي وعقد حوار وطني يتناول أهداف التنمية المستدامة. واعتبرت أن أهداف التنمية المستدامة تؤثر على المدى البعيد على برامج التنمية في المنطقة وتمويلها. ومن الأهمية أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015 أهدافاً دولية عملية وطموحة ومحدودة العدد وأن تدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتكون قابلة للتكيف مع الظروف الوطنية. ومن الضرورة إشراك مراكز الأبحاث والمجتمع المدني في عملية تكوين الرؤية الإقليمية العربية لأهداف التنمية المستدامة. ولكي تستطيع المنطقة العربية التأثير بشكل فعال على المفاوضات العالمية، فإن الإسكوا تدعم الحوار الإقليمي من خلال عقد اجتماعات تشاورية مع الحكومات والجهات المعنية في المجتمع المدني بشأن أهداف التنمية المستدامة، من هنا أهمية تركيز برنامج عمل الإسكوا على موازنة أهداف التنمية المستدامة مع خصائص المنطقة العربية.

8- وشدد السيد الصادق العمري، كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والبيئة المكلف بالبيئة، وزارة التجهيز والبيئة، تونس، على أهمية أهداف التنمية المستدامة نظراً إلى التحدي الكبير الذي يواجهه مستقبل البشرية بالحفاظ على البيئة. وأشار إلى أهمية بلورة المنظور الإقليمي العربي في خطة التنمية لما بعد عام 2015، ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+20)، لا سيما بعد أن ساد شعور بالخيبة والقلق بين الخبراء، لأن هذا المؤتمر لم يلبّ تطلعات البلدان النامية إلى تسريع وتيرة التنمية وتحقيق رفاه السكان. ومن الأهمية أن تراعي أهداف التنمية المستدامة أولويات المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها كتمكين المرأة والشباب. وعلى الرغم من الانجازات الكبيرة التي تحققت على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم والصحة، فالفوارق لا تزال تتسع بين البلدان وكذلك على مستوى البلد الواحد. وتشمل التحديات الوطنية التي تواجهها البلدان تغيير المناخ وما يسببه من ندرة مياه وجفاف، والكوارث الطبيعية الشديدة الخطورة. ومن السبل الفعالة لوضع برنامج إنمائي جديد وتعاوني يحقق التنمية المستدامة الشاملة للجميع، تحديد أهداف واقعية وقابلة للقياس ومحدودة العدد. وينبغي أن تراعي أهداف التنمية المستدامة النظام الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية والسلام، والأمن. وختم متمنياً أن تؤثر المناقشات خلال هذا الاجتماع على المفاوضات العالمية بشأن حقبة ما بعد عام 2015، ودعا البلدان العربية إلى تنظيم حوارات وطنية حول أهداف التنمية المستدامة كالحوار الذي أقامته تونس.

باء- الجلسة الأولى: مقدمة عن الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، والأولويات الإقليمية العربية لما بعد عام 2015

9- تضمنت الجلسة الأولى من الاجتماع مقدمة عن الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، والأولويات الإقليمية العربية التي ينبغي إدراجها ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015. وتألقت الجلسة من جزأين وترأسها السيدة ريم النجداوي، رئيس قسم القطاعات الإنتاجية في الإسكوا.

1- معلومات أساسية وسياق الإطار التحولي لأهداف التنمية المستدامة

10- استهلّت السيدة رُلى مجدلاني الجزء الأول من الجلسة الأولى بعرض عن بناء إطار تحولي لأهداف التنمية المستدامة يلائم المنطقة العربية، وقدمت ورقة نقاش أعدتها الإسكوا وشكلت أساس الحوار. وشددت على أهمية دمج خطط التنمية الوطنية وخطط التنمية المستدامة ضمن إطار واحد متماسك، يستند إلى مواطن القوة التي تتسم بها الأهداف الإنمائية للألفية، ويعالج مواطن الضعف التي تشوبها. وأشارت أيضاً إلى أهمية المبادرة بوضع خطة للتنمية المستدامة في المنطقة للتأثير على المفاوضات العالمية خلال عملية وضع السياسات العامة بدلاً من انتظار المقررات وتكييفها مع ظروف المنطقة.

11- وعرضت أيضاً جملة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وعلى صعيد الحكم، فبيّنت أهمية أن يتضمن إطار أهداف التنمية المستدامة نهجاً متكاملًا للتخطيط واتخاذ القرارات.

12- وأشارت أيضاً إلى أبرز توصيات التقارير العالمية والإقليمية الأخيرة وما تناولته المشاورات بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015، وعرضت بعض المبادئ الأساسية والأولويات المتعلقة بهذه الأهداف من المنظور الإقليمي العربي، كتعزيز الحكم الفعال، وتحقيق الاستدامة والقدرة على الصمود، وإعمال حقوق الإنسان، وإدماج الركائز الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ومن القضايا ذات الأولوية تحقيق النمو المنصف وتوفير فرص العمل، وإرساء السلام والأمن، والقضاء على الفقر، وضمان المساواة بين الجنسين، وتحقيق أمن الغذاء والمياه والطاقة، والنهوض بالتعليم والخدمات الصحية، وتوفير وسائل التنفيذ. وشددت السيدة رُلى مجدلاني على أهمية اعتماد أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة ونهج يجمع بين أمن الطاقة والغذاء والمياه.

13- وختمت بالإشارة إلى القضايا المفاهيمية الرئيسية التي ينبغي إدراجها ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة ليكون إطاراً تحوлиاً، والعناصر الأساسية التي ينبغي أن يتضمنها ليلبي أولويات المنطقة العربية، بما فيها:

(أ) وضع خطة شاملة تناسب جميع الحكومات وذلك من خلال وضع أهداف جامعة تراعي الاختلافات بين البلدان؛

(ب) إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية بفعالية في إطار متوازن ومتجانس من خلال الربط بين العلم والسياسات العامة؛

(ج) إقامة شراكة عالمية جديدة تركز أهداف التنمية المستدامة في إطار فعال لإدارة الحكم يتضمن وسائل ملائمة لتنفيذ الأهداف وآليات مساءلة فعالة لمتابعة هذا التنفيذ؛

(د) تلبية الأولويات الإقليمية والوطنية الرئيسية في مجال التنمية المستدامة في البلدان العربية وبناء القدرات في مجالات التنفيذ والرصد والمتابعة.

14- ثم شدد السيد يوسف أبو صفيه، وزير، مستشار الرئيس لشؤون البيئة، فلسطين، على ضرورة الاعتراف ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة، بأن الاحتلال وعدم الاستقرار يشكلان العائق الأكبر لتحقيق التنمية المستدامة. فدعا إلى إزالة المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين بسبب التحديات التي تطرحها، وشدد في هذا السياق على صعوبة وصول الفلسطينيين إلى المياه المأمونة بسبب التلوث ومنعهم بالقوة من حفر الآبار.

وشدد كذلك على أن الأمن الغذائي لا يمكن أن يتحقق في فلسطين من دون ضمان السيادة على الموارد الطبيعية. وركز على الفقرة 27 من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، التي تشير إلى حق الشعوب الخاضعة للاحتلال الاستعماري والأجنبي في تقرير مصيرها والتي تعيد تأكيد الالتزام بإعلان جوهانسبرغ (2002).

15- وقدم السيد محمد خليل، مستشار، البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة، لمحة عامة عن ظهور مفهوم أهداف التنمية المستدامة والعمليات الجارية على الصعيد العالمي لصياغتها. فقد نشأت أهداف التنمية المستدامة عند تقاطع عمليتين عالميتين: تركز الأولى على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتتمحور الثانية حول القضايا البيئية. ولكن غياب التكامل بين العمليتين طرح عائقاً رئيسياً أمام تحقيق التنمية المستدامة. ومع تغير المناخ العالمي وانتشار أزمات الغذاء والطاقة برزت أوجه الترابط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقضايا البيئة بعد ظهور طرق تفكير جديدة في مجال التنمية المستدامة. وقضية الأمن الغذائي في المنطقة العربية مثال جيد على أوجه الترابط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، فندرة الموارد بما فيها المياه والأراضي الزراعية تعيق زيادة الغلات الزراعية. ومن الأهمية أن تركز المنطقة على البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا لابتكار أساليب زراعية جديدة، وتحرير التجارة للوصول إلى أسواق جديدة. لذا، ينبغي أن تتناول أهداف التنمية المستدامة جميع أوجه الترابط.

16- وعرض السيد محمد خليل آخر التطورات في العملية الحكومية الدولية العالمية الهادفة إلى تحديد أهداف التنمية المستدامة. فالفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة عقد أربعة اجتماعات من أصل ثمانية تشكل المرحلة التشاورية الأولى من هذه العملية وتختتم في شباط/فبراير 2014. وبعد هذا التاريخ يقدم الفريق العامل المفتوح مقترحاته بشأن أهداف التنمية المستدامة لتتضمن فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة بحلول أيلول/سبتمبر 2014. ويضم الفريق ممثلين عن ستة بلدان عربية ويتطلب عمله الدعم الفني من الإسكوا وجامعة الدول العربية لتحديد أهداف للتنمية المستدامة المطروحة على الصعيد الدولي للأعوام الخمسة عشر القادمة. وهذه الأهداف بغاية الأهمية بالنسبة إلى المنطقة العربية مع ما تواجهه من تحديات تعيق تحقيق التنمية المستدامة كإيجاد فرص عمل للشباب، وتحقيق المساواة، وإرساء العدالة الاجتماعية، وضمان أمن المياه والطاقة والغذاء، وهي قضايا أكدت عليها الكثير من الوثائق المتتالية. لذا من الأهمية تكوين رؤية إقليمية وصياغتها قبل نهاية شهر شباط/فبراير واختتام مشاورات الفريق العامل المفتوح. في هذا الصدد اقترح السيد محمد خليل أن تتولى الإسكوا تحديد المنظور العربي والأهداف ذات الأولوية بالاستناد إلى نتائج هذا الاجتماع، بما في ذلك الأهداف والغايات ذات الأولوية لتتضمن فيها الحكومات العربية وتوافق عليها. واستشهد بأهداف التنمية المستدامة المقترحة في المنطقة الأفريقية التي يمكن اعتمادها كنموذج في المنطقة العربية.

17- وأشارت السيدة ريم النجداوي إلى أهمية وضع إطار مفاهيمي تحولي في المقام الأول لصياغة الأهداف وإعدادها. لذا، ينبغي أن يركز الاجتماع على القضايا المفاهيمية الرئيسية المطروحة سابقاً لحصر الأهداف ضمن إطارها الملائم. وبينت جدوى الاستناد إلى مواطن القوة التي تنتم بها الأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة مواطن الضعف التي تشوبها.

18- وخلال المناقشة العامة المفتوحة اللاحقة أشاد المشاركون بورقة النقاش التي أعدتها الإسكوا كركيزة لتحديد الموقف العربي بشأن أهداف التنمية المستدامة، لأنها تتضمن القضايا ذات الأولوية بالنسبة إلى المنطقة العربية. وأشار المشاركون إلى أهمية تحديد مفهوم التنمية المستدامة وتعميمه؛ والربط بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة؛ وتحديد العقبات الرئيسية أمام الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة في المنطقة وربطها بوسائل التنفيذ. وتشمل الأولويات الإقليمية الرئيسية السلم والأمن، والزراعة، وأمن الغذاء والمياه.

19- ورأى المشاركون أهمية إقامة شراكة عالمية جديدة باعتبارها عنصراً أساسياً في أهداف التنمية المستدامة، ووضع برامج شراكة تعالج القضايا ذات الأولوية تتضمن أهدافاً واضحة وتحدد الموارد المطلوبة، بهدف إتاحة بيئة مؤاتية للاقتصاد المنتج كإنشاء نظام مالي دولي ملائم وإرساء علاقات اقتصادية متينة. ومن القضايا الأخرى ذات الأولوية إرساء دعائم السلام، وتحقيق الاستقرار والأمن، وضمان الأمن الغذائي، ومعالجة القضايا البيئية كتوعية الهواء، ونقل التكنولوجيا الخضراء في مجالي الزراعة وإدارة المياه.

20- واختتم السيد محمد خليل الجزء الأول من الجلسة بالإشارة إلى ضرورة انتقال أهداف التنمية المستدامة من نهج الأهداف الإنمائية للألفية الذي يركز على الجهات المانحة والمستفيدة، إلى نهج يرمي إلى توفير بيئة دولية مؤاتية للتنمية مع وسائل ملائمة لتحقيق غاياتها.

2- التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، والأولويات الإقليمية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

21- استهل السيد طارق النابلسي، رئيس وحدة التنسيق والمتابعة، مسؤول متابعة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، جامعة الدول العربية، الجزء الثاني من الجلسة الأولى بمقدمة عن الجهود التي تبذلها الجامعة ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في مجال دعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية، وتحديد الأولويات الإقليمية التي ينبغي إدراجها في خطة التنمية لما بعد عام 2015. وأشار إلى نتائج القمم العربية التنموية الثلاث التي عقدت منذ عام 2009، لا سيما تلك التي عُقدت في الرياض في عام 2013، وأدت إلى وضع لائحة بالأولويات الإقليمية وافق عليها المشاركون، وتقدموا بها إلى الجمعية العامة كمدخلات للجلسة الافتتاحية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وختم عرضه بالتشديد على أهمية إقامة شبكات تواصل بين مختلف الجهات المعنية، لضمان إدراج جميع أبعاد التنمية المستدامة.

22- ثم قدم السيد خالد أبو إسماعيل، رئيس قسم سياسات التنمية في الإسكوا، عرضاً عن التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية 2013: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015. وأشار إلى أن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية كان متفاوتاً، فلا يزال 50 مليون شخص على الأقل يعيشون تحت وطأة الفقر. ومنذ عام 1990 لم تتدن معدلات الفقر في المنطقة مع أن نصيب الفرد من الدخل قد ارتفع. وبديل ذلك على فوارق في توزيع مكاسب التنمية تؤدي إلى تقويض الاستقرار السياسي والاجتماعي. لذا، لا بد من أن تضع خطة التنمية لما بعد عام 2015 ضمن أولويتها معالجة الفوارق، وتحقيق النمو النوعي، ورصد الفوارق على الصعيدين الوطني ودون الوطني وتقليصها، وقياس الفقر والإقصاء الاقتصادي.

23- ويبين التقرير السابق فوارق كبيرة في التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة، فبعض البلدان التي أحرزت التقدم الأبرز في تحقيق هذه الأهداف مثل تونس والجمهورية العربية السورية ومصر، تواجه بذاتها تحركات ونزاعات اجتماعية، وهذا ما يدل على وجود ثغرات في أداء الحكم والمشاركة، ويؤكد أهمية مراعاة الفوارق دون الوطنية. ويؤكد التقرير أن أي إطار مقترح لما بعد عام 2015، يجب أن يتضمن مؤشرات وغايات متعلقة بالحكم والإنصاف تساعد على قياس الإصلاحات اللازمة لصون حقوق الإنسان وكرامته وضمان مشاركته في اتخاذ القرار، ورصد هذه الإصلاحات. وتشمل الأولويات التي ينبغي إدراجها في خطة التنمية لما بعد عام 2015 تحقيق الأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية لا سيما الموارد المائية.

24- وأشار السيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، إلى التقدم المحرز في المنطقة العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأولويات التي ينبغي إدراجها في خطة التنمية لما بعد عام 2015، كاعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية وإبداء الرأي وتعزيز المشاركة. ومن الأهمية أن يتضمن إطار أهداف التنمية المستدامة أبعادها الثلاثة، وأن يتناول مسألة الحكم، ويسعى إلى بناء مجتمعات مدنية وديمقراطية قوية، وإنشاء آليات فعالة لاتخاذ القرار قائمة على المشاركة وإرساء السلام والأمن، وضمان الحق في خيارات التنمية، وتحقيق السيادة على الموارد، والانتقال إلى اقتصادات منتجة.

25- وأشارت، السيدة رزان زعيتير، رئيسة المجموعة العربية لحماية البيئة، إلى ضرورة تحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في المنطقة العربية لأن تعرضها للمخاطر وندرة الموارد فيها يحد من إنتاج الأغذية. وأوضحت أن المساعدات والاستثمارات الإنمائية الدولية في المنطقة تركز عادةً على القضايا الإنسانية بدلاً من القضايا الإنمائية، لذا، من الأهمية بمكان إجراء دراسة في المنطقة للبحث في تحسين فعالية الاستثمار والتمويل الإنمائيين لزيادة الاعتماد على الذات لا على المساعدات. ومن الأهمية أيضاً تعزيز التكامل العربي ووضع إطار استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة عموماً. كما طرحت قضية الاستدامة في ظل الصراعات التي تشهدها بعض البلدان وأشارت في هذا الصدد إلى الجهود التي تبذلها الشبكة العربية للسيادة على الغذاء لإنشاء فريق عمل معني بالأمن الغذائي في مناطق النزاعات.

26- وخلال المناقشة العامة المفتوحة اللاحقة بحث المشاركون في جملة القضايا المتعلقة بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية والأولويات التي ينبغي إدراجها في أهداف التنمية المستدامة. وأشار بعض المجتمعين إلى مجالات أساسية يمكن أن تغطيها أهداف التنمية المستدامة كالححد من مخاطر الكوارث وإدارة النفايات. وعرض البعض الآخر تأثير النزاعات المسلحة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأشاروا إلى عدم نجاح المجتمع الدولي في الوفاء بوعوده وإلى أهمية ضمان الحق في التنمية في إطار أهداف التنمية المستدامة وإقامة دول إنمائية وتحقيق التكامل العربي. ومن القضايا التي طرحها المشاركون أيضاً الحاجة إلى تمويل المشاريع الخضراء لتحقيق النمو النوعي وأهمية إشراك الشباب في جميع الاجتماعات الإقليمية المقبلة. وأشار المشاركون أيضاً إلى محدودية التنسيق بين المشاركين العرب في الفريق العامل المفتوح وأكدوا أهمية تنسيق الجهود المبذولة في المنطقة بشكل أفضل وتحديد موقف مشترك والدفاع عنه في المفاوضات.

جيم- الجلسة الثانية: القضايا المفاهيمية ذات الأولوية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة – أهداف جامعة والتنوع على الصعيد الوطني والتكامل بين ركائز التنمية المستدامة

27- أتيحت خلال الجلسة الثانية الفرصة لمناقشة القضايا المفاهيمية الرئيسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتضمنت الجلسة جزأين وترأسها في البدء السيد عمرو نور، مدير، مكتب لجان الأمم المتحدة الإقليمية في نيويورك، ثم السيدة ريم النجاوي.

1- أهداف جامعة وتراعي الاختلافات الوطنية والإقليمية في المنطقة العربية

28- استهل الجزء الأول من الجلسة الثانية السيدة جنى البابا من الإسكوا بعرض استندت فيه إلى مواد من ورقة النقاش التي قدمتها الإسكوا، وأشارت إلى أهمية تحديد أهداف جامعة للتنمية المستدامة تراعي في الوقت

نفسه التنوع على الصعيدين الوطني والإقليمي في المنطقة العربية. وأشارت إلى أن الفريق العامل المفتوح اتفق على وضع أهداف جامعة، علماً أن هناك تفاوت في إدراك طريقة تحقيق هذه الميزة. ولتكون أهداف التنمية المستدامة تحويلية من الأهمية أن تستند إلى مواطن القوة التي تنتم بها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال توجه السياسات العامة على نطاق واسع للحد من الفقر والالتزام بتحقيق هذا الهدف ونجاح الأهداف في حشد العالم حول غرض نبيل، وأن تعالج مواطن الضعف التي تشوبها كعدم تركيزها على البلدان النامية واعتمادها لنهج واحد لجميع الحالات.

29- ومن الأهمية أن تساهم المنطقة العربية في وضع أهداف جامعة تقدم توجيهات عامة قابلة للتكيف مع الظروف الوطنية من خلال وضع غايات وطنية تقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة لضمان الإنصاف. ومن الأهمية اعتماد نهج للتخطيط من الأسفل إلى الأعلى وبالعكس لوضع غايات متسقة على الصعيد العالمي وقابلة للتجميع والقياس والمقارنة. وتمّ عرض لوحة التحكم والمتابعة كوسيلة لتحقيق التوازن بين متطلبات نوعي التخطيط، حيث تقوم البلدان من خلال هذه اللوحة باختيار الغايات الوطنية الملائمة من قائمة نماذج محددة وترسم الخط الأساس الذي ستعتمده والخطوات الرئيسية ووتيرة تحقيق الغايات وذلك باستخدام لغة متسقة.

30- وأشار السيد عمرو نور، مدير مكتب لجان الأمم المتحدة الإقليمية في نيويورك، إلى أن وضع أهداف جامعة يحظى بتوافق على المستوى العالمي، لذا، تنطبق أهداف التنمية المستدامة على جميع البلدان. ثم دعا المشاركين الرئيسيين إلى تقديم مداخلاتهم.

31- وأشار السيد معتصم الكيلاني، مدير قسم التنمية المستدامة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن، إلى أن تحديد غايات واحدة من أهم الثغرات التي تشوب الأهداف الإنمائية للألفية لأنها لم تأخذ في الحسبان خصائص البلدان وظروفها الوطنية. كما جرى التوافق على إطار الأهداف الإنمائية للألفية من دون أن تقدم البلدان العربية مدخلاتها. ولتكون أهداف التنمية المستدامة ذات جدوى في المنطقة، ينبغي أن تستند إلى الظروف الوطنية والإقليمية السائدة بدل أن تُستورد جاهزة. وتؤدي الحوارات الوطنية الجارية بين جميع شرائح المجتمع بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 دوراً بغاية الأهمية. وقد وضع الأردن مثلاً لوحة تضم مؤشرات إنمائية متفق عليها على الصعيد الوطني وذات أهمية كبيرة لتقييم السياسات العامة. ومع اختلاف تعريفات الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي، من المستحسن اعتماد مؤشر نوعية الحياة لقياس الفقر لأن مؤشر الدخل محدود.

32- وأشارت السيدة شهيرة وهبي إلى أن الثغرات الرئيسية التي تشوب الأهداف الإنمائية للألفية كانت في مرحلة التنفيذ. ففي المنطقة إرادة سياسية حقيقية لتحقيق هذه الأهداف ولكن محدودية القدرات والموارد أعاقت ذلك، ولهذا لم تنجح المنطقة دائماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها في هذا المجال. ومن الأهمية أن تؤخذ في الحسبان العوائق والقيود التي تحول دون تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة، وتحديث مبادرة التنمية المستدامة لتصبح إطاراً استراتيجياً إقليمياً للتنمية المستدامة. وتعتمد الدول العربية 44 مؤشراً أساسياً لرصد التنمية المستدامة. وتعمل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة معاً على جمع البيانات اللازمة. ومن الأهمية أيضاً تناول القضايا المتعلقة بالحكم ليس على المستوى الوطني وحسب، بل على المستوى العالمي أيضاً من حيث الأسواق والتجارة والتكنولوجيا. ويمكن للبلدان العربية أن تبحث في الفرص التي يمكنها من خلالها التأثير على المفاوضات العالمية بشأن أهداف التنمية المستدامة في إطار العمليات الإقليمية الأفريقية والآسيوية الجارية.

33- وناقش السيد باتريس روبينو، مستشار أقدم سابق لدى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، الجهود المبذولة في المنطقة الأوروبية التي توصلت إلى تحديد مجموعة من 14 قضية يمكن أن تحدد كغايات لأهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه على الصعيد العالمي هناك قضايا ذات أولوية تحظى بإجماع واسع النطاق في مجالات إيجاد فرص العمل؛ والحد من الفقر؛ وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي؛ وضمان الأمن الغذائي؛ وتحسين الخدمات الصحية؛ والنهوض بالتعليم. وحددت قضايا أخرى تثير الجدل على الصعيد السياسي كالثروات العالمية المشتركة مثل المحيطات والغابات؛ وتغير المناخ؛ والطاقة؛ والاستعداد للكوارث. وهناك أيضاً مجموعة ثالثة من القضايا التي يمكن إدراجها ولكنها قد تطرح خلافاً سياسياً وهي وسائل التنفيذ؛ والفوارق؛ والاستهلاك والإنتاج المستدامان؛ والحكم، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون؛ والسلام والأمن.

34- وذكر أن جميع هذه الأولويات المتعلقة بالأهداف هامة بالنسبة إلى كل البلدان العربية. فإرساء السلام والأمن إضافة إلى تحقيق أمن المياه والغذاء قضايا رئيسية تهم المنطقة العربية كما تهم بلدان أوروبا وإن بدرجات مختلفة. ومن الأهمية أن تركز جميع البلدان على كفاءة الطاقة واعتماد تكنولوجيات الطاقة المتجددة أو الأنظف. وتتوفر سبل متعددة لتحقيق ذلك وإن اختلفت جدواها بالنسبة إلى المنطقة (مثلاً الطاقة النووية مقابل الطاقة الشمسية). فأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية ستشمل الأهداف التي تهم جميع البلدان أما السياسات التي ستعتمد لتحقيقها فمرهن بقدرات كل بلد.

35- وأشار إلى التحديات الرئيسية أمام أهداف التنمية المستدامة: (أ) إدراج الشق الاجتماعي ضمن الشق البيئي؛ (ب) والفصل بين الرفاه واستخدام الموارد، فالبلدان التي تحتل أعلى المراتب في دليل التنمية البشرية هي التي تستهلك أكبر كميات من الموارد؛ (ج) وضرورة وضع خطة تحويلية أو إجراء تحول نمطي: ففريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى لم يول قضايا البيئة والفوارق اهتماماً كافياً، ويبدو أن الحاجة إلى وضع خطة تحويلية لا تترجم على أرض الواقع.

36- وشدد على القضايا المترابطة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فتوفير التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لا تكفي وحدها بل من الأهمية إقامة شراكة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة لا تنحصر بالجهات المانحة والمستفيدة فقط، ووضع الآليات والمؤشرات الفعالة لتحقيق المساءلة. ومن الممكن تعزيز المساءلة كثيراً عند تحقيق كل هدف من خلال عقد الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية مثلاً. وقضية الاستهلاك والإنتاج المستدامين بغاية الأهمية بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة وهي تشمل تعزيز الكفاءة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتغيير نمط العيش، وتشجيع الابتكارات التكنولوجية والاجتماعية.

37- وأشار السيد عمرو نور إلى أهمية النظر في آليات التنفيذ الوطنية عند وضع أهداف التنمية المستدامة، وفي تحقيق التكامل الإقليمي وإقامة شراكات إقليمية لدعم تنفيذ هذه الأهداف. وبما أن نقطة الإنطلاق الوطنية بغاية الأهمية سيكون من المجدي وضع إطار إقليمي، والسعي إلى تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة. ومن الأهمية أيضاً تقييم مؤشرات التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية لما بعد عام 2015. وفيما يتعلق بالأولويات من الأهمية أخذ التحديات التي ستواجهها المنطقة العربية خلال الأعوام العشرين القادمة في عين الاعتبار بما فيها تحسين الحكم، وإحراز التقدم، وضمان الرفاه، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحديد مؤشرات فعالة لقياس ركائز التنمية. ويتطلب ذلك وضع نموذج إنمائي أكثر عدالة وإنصافاً يتيح فرص الحصول على عمل لائق ويعالج ندرة الغذاء والمياه.

38- وخلال المناقشة العامة المفتوحة اللاحقة أشار المشاركون إلى أهمية تحديد أهداف للتنمية المستدامة تتناسب وإطارها مع الظروف ووسائل التنفيذ الوطنية. وأشاروا إلى أهمية وضع أطر مؤسسية وطنية فعالة، تراعي رغم اختلافها مبادئ الإنصاف من خلال تحديد مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة وتطبيق مبدأ الملوث يدفع.

39- وتناولت السيدة شهيرة وهبي القضايا المطروحة خلال المناقشات فأشارت إلى النقص في الموارد التي تتطلبها عمليات التنفيذ في بعض البلدان العربية. وأوضحت أن جامعة الدول العربية تقدم المشورة الفنية إلى دولها وتحترم في الوقت نفسه سيادتها والخيارات التي تتخذها عند وضع السياسات الوطنية. ولكن إطار التنمية المستدامة ومؤشراتها لا تطبق بشكل كامل في المنطقة العربية، ولا بد إذا من إعادة النظر فيها بعد الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة. وأشار السيد باتريس روبينو إلى أن الانتقال من النمو التقليدي إلى التنمية المستدامة يتطلب تغيير الذهنية واعتماد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. ومن الأهمية أيضاً وضع حد أدنى من المؤشرات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، ليست ذات تقنيات عالية وليست معقدة جداً أو صعبة الفهم. وخلص السيدان نور وخليل إلى أن المنطقة العربية ما زالت تملك الوقت حتى نهاية شهر شباط/فبراير لتؤثر على المفاوضات بشأن أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ويمكن أن يطلب إلى أمانة الاجتماع رسم خارطة طريق أو تحديد نهج للمنطقة العربية.

2- الربط بين العلم والسياسات: وضع إطار فعال لأهداف التنمية المستدامة يتضمن أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة

40- استهل الجزء الثاني من الجلسة الثانية السيد كامرون آلن من الإسكوا بعرض استند فيه إلى مواد من ورقة النقاش التي قدمتها الإسكوا، وأشار إلى أهمية تحديد أهداف للتنمية المستدامة تدمج أبعادها في إطار متوازن ومتناسك. وأشار أيضاً إلى ضرورة اعتماد نهج متكامل لاتخاذ القرارات وحل المشاكل في المنطقة العربية، لمواجهة التحديات المتداخلة المطروحة في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية وعلى صعيد الحكم. ومن أجل أن تكون أهداف التنمية المستدامة تحويلية، من الأهمية أن تستفيد من مواطن القوة التي تميز الأهداف الإنمائية للألفية، كالالتزام الرئيسي بالتنمية البشرية والحد من الفقر وصياغتها البسيطة والموجزة التي يسهل التعريف بها، وأن تعالج مواطن الضعف الرئيسية التي تشوبها كتناولها لمجموعة محدودة من القضايا، وضعف التكامل بين الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المتعلقة بالحد من الفقر، وأن تركز هذه الأهداف على تحقيق الاستدامة وصون حقوق الإنسان وتطبيق الحكم السليم. والواقع أن بعض البلدان لم يستطع الحفاظ على التقدم المحرز في الأهداف الإنمائية للألفية عندما واجه النزاعات والصدمات، ومن الأهمية تلافي ذلك في أهداف التنمية المستدامة.

41- وأشار أيضاً إلى أهمية اعتماد نهج متكامل يدمج بطريقة متوازنة الأبعاد الثلاثة. وينبغي أن تركز أهداف التنمية المستدامة على الحد من الفقر، وتحقيق التنمية البشرية، وضمان الرفاه، ومعالجة مجموعة واسعة من التحديات المتعلقة بالموارد كالمواد الغذائية والمياه والطاقة، وأن تحقق التوازن بين التكامل والترابط من جهة والبساطة من جهة أخرى. ويمكن أن تعالج أهداف التنمية المستدامة القضايا المتعلقة بالحكم باعتبارها بعداً رابعاً للتنمية، لتتناسب هذه الأهداف مع المنطقة العربية.

42- ويبيّن أيضاً بعض النهج الابتكارية لوضع إطار بسيط ومتوازن ومتكامل يدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في كل هدف من أهدافه من خلال تحديد غايات متكاملة. ومن الأهمية أن تضع هذه الغايات النتائج المتعلقة برفاه الإنسان في صلب كل هدف، وأن تربطها بقاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها، وأن تأخذ في الاعتبار الروابط والقيود العالمية وضرورة حماية المنافع العامة العالمية، فتضمن على المدى البعيد القدرة على مواجهة الصدمات والحد من قابلية التأثر بها. ومن الأهمية أيضاً صياغة هذه الغايات بطريقة تسهل التخطيط الوطني وتعود تحويل الاقتصادات من خلال تشجيع استغلال الموارد بطريقة مستدامة ومنصفة، واعتماد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وزيادة كفاءة الموارد، واستخدام تكنولوجيات أو موارد متجددة أو بديلة.

43- وقدمت السيدة ميلاني هتشينسون عرضاً عن إدراج الاعتبارات البيئية في أهداف التنمية المستدامة ولمحة عامة عن ورقة النقاش الأخيرة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدد فيها نهجه لوضع إطار متكامل لأهداف التنمية المستدامة. وتهدف الورقة إلى تحفيز الحوار بشأن أفضل طريقة لدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في صلب الأهداف. واستندت إلى التجارب الدولية وأكثر من 90 معاهدة بيئية، لتحديد عوامل النجاح التي كانت أساسية لدعم التنفيذ، كالدعم الذي تقدمه الأوساط العلمية والجهات المعنية بوضع السياسات؛ والاعتماد على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة؛ وتحديد الغايات والجدول الزمنية؛ ووضع أطر الرصد والمساءلة؛ وتوفير حكم فعال وأحكام متعلقة بالتمويل.

44- ويشمل الإطار المتكامل الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإدراج الاعتبارات البيئية في الأهداف والغايات:

(أ) تحديد مجموعة متكاملة من الأهداف والغايات تغطي جميع الأهداف الرئيسية للأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة؛

(ب) إدراج أهداف متكاملة ومحدودة العدد ضمن أهداف التنمية المستدامة، وصياغتها بصورة واضحة من دون أن تكون بسيطة بطبيعتها، على أن تشمل الأبعاد الثلاثة البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛

(ج) وضع مجموعة من الغايات تعزز كل هدف من الأهداف المتكاملة على أن يكون بعض هذه الغايات متكاملًا وبعضها الآخر غير متكامل بمعنى أنها تركز على أهداف بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية.

45- واختتم هذا العرض بالتشديد على أهمية اعتبار البيئة من ركائز أي نهج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

46- وأشارت السيدة منية إبراهيم اليوسفي، مديرة الدراسات والتحليل الاقتصادية البيئية والتخطيط بالإدارة العامة للتنمية المستدامة، وزارة التجهيز والبيئة، تونس، إلى توفر كم هائل من التقارير والدراسات عن أهداف التنمية المستدامة ولكن بعض المفاهيم الرئيسية ذات الصلة لا تزال بحاجة إلى تعريف. فمفهوم التنمية البشرية مثلاً كان أكثر شيوعاً في المنطقة العربية من مفهوم الرفاه البشري. ويتطلب أي نهج متكامل لأهداف التنمية المستدامة تحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه الأهداف. وهذه القضية معقدة نوعاً ما وتتطلب من مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها القطاع الخاص، العمل معاً على ضمان حقوق الإنسان.

47- وخلال المناقشة العامة المفتوحة اللاحقة ناقش المشاركون مجموعة من القضايا كضرورة التكامل بين أهداف التنمية المستدامة، وإدماج الأبعاد الثلاثة ضمنها، بالإضافة إلى العوامل المساعدة كالحكم وسبل التنفيذ. وأشار أحد المشاركين إلى أن التكامل هو ركن أساسي لإطار أهداف التنمية المستدامة، وأن النهج الذي استعرضته ورقة النقاش يبدو مجدياً ومن الأهمية تطبيقه عند تحديد كل هدف كما سبق وحصل في تونس عند وضع الهدف المتعلق بالأمن الغذائي المستدام. وفي هذا السياق، كان غياب الحكم السليم ثغرة رئيسية لا بد من معالجتها.

48- وتوقف المشاركون آخرون عند التداخل بين القضايا المفاهيمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وضرورة تبسيطها لتبدو مقبولة لجميع الأطراف، لا سيما المجتمع المدني الذي ينبغي إشراكه في عملية التنمية. ويمكن للإسكوا أن تعمل على تعميم هذه المفاهيم العلمية من خلال المناهج التربوية مثلاً. وطرح أحد المشاركين تساؤلات حول النهج المتعلق بالمنافع العامة العالمية وضرورة إدارتها وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة لضمان أن المنطقة لا تتحمل وحدها مسؤولية القضايا العالمية.

49- وأجمع المشاركون على ضرورة أن تُلحظ أهداف التنمية المستدامة جميع أوجه الترابط في التنمية. وفي مجال الأمن الغذائي مثلاً، يمكن وضع غايات تدرج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في كل هدف. ويستحسن اعتماد هذه النهج لتحقيق التوازن في القضايا التي تتناولها الأهداف.

50- وأثار المشاركون أيضاً تساؤلات حول فكرة اعتبار الحكم السليم بعداً رابعاً في إطار أهداف التنمية المستدامة لأن أفضل مفهوم للحكم هو الذي يعتبره مسألة شاملة لعدة قطاعات أو عامل مساعد. ورأى أحد المشاركين أهمية وضع هدف خاص بالحكم السليم وتعميم هذا المبدأ أيضاً على جميع الأهداف الأخرى. ويشمل هذا النهج الحكم الوطني والإقليمي والمحلي المتعلق بمختلف أبعاد التنمية المستدامة. ومن الأهمية أن تحدد الحكومات المبادئ العامة للحكم السليم وتصقلها. ولا بد لأهداف التنمية المستدامة من أن تشمل جميع حقوق الإنسان. ولا تزال التساؤلات مطروحة حول ما إذا كان المجتمع الدولي ملتزماً باعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان أو بجوانب معينة منه. وأثارت المعارضة السياسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين الكثير من القلق وكانت إحدى الأولويات الهامة لمجموعة السبعة والسبعين.

51- واقترح المشاركون إمكانية التركيز في المنطقة على الأهداف التي طرحها فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى. وفي هذا المجال، أشار المشاركون إلى أن هذه الأهداف لا تأخذ في الاعتبار الحماية الاجتماعية. ومن الأهمية مناقشة هذه الأهداف على الصعيد العالمي باعتبارها إحدى المقترحات العديدة المقدمة، وتحليلها على الصعيدين الفني والسياسي استناداً إلى إطار مفاهيمي سليم ووفقاً للأولويات الإقليمية العربية.

52- واقترح المشاركون أيضاً أن يصدر عن الاجتماع ورقة واحدة أو ورقتين منفصلتين لتحديد الأولويات والنهج المتفق عليها، والأهداف والغايات المقترحة للنظر فيها خلال اجتماع المتابعة الذي ينبغي أن يتخذ طابعاً حكومياً رسمياً. وأشار المشاركون إلى أن المناقشات بشأن التكامل كانت أكاديمية ومتداخلة للغاية ولا بد من التفكير بكيفية إيصال المعلومات الفنية.

53- وختم السيد كامرون ألن، المناقشات بالإشارة إلى أن التحدي الرئيسي المطروح، هو التوصل إلى أهداف متكاملة تعالج بفعالية تعقيدات التنمية المستدامة وتحافظ على بساطتها وسهولة التعريف بها. فالتنمية المستدامة معقدة بطبيعتها ولم يتمكن أي بلد حتى الآن من تحقيقها. ولكن يجدر أيضاً تجنب اختيار نهج بسيط يتجاهل هذه التعقيدات من خلال اعتماد أهداف وغايات سبق وحددها الجهات المعنية كالفريق الرفيع المستوى. ومن الأهمية بناء قاعدة مفاهيمية قوية لوضع نهج تحولي للأهداف يناسب المنطقة العربية كي لا تفوت فرص تحقيق التكامل ومعالجة مواطن الضعف التي تشوب الأهداف الإنمائية للألفية والنهج السابقة. بعدد سيكون من المنطقي تطبيق هذا النهج لمعالجة بعض القضايا ذات الأولوية أو لتقييم مدى ملاءمة الأهداف القائمة، كذلك التي حددها الفريق الرفيع المستوى، وتحديد الثغرات التي تشوبها والمجالات التي يمكن تعزيزها. وأخيراً، طلب إلى البلدان تقديم مقترحاتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة إلى الإسكوا لتساهم في إثراء النهج الإقليمي.

دال- الجلسة الثالثة: شراكة عالمية جديدة وإطار لأهداف التنمية المستدامة يتناسب مع المنطقة العربية

54- خلال الجلسة الأخيرة من الاجتماع اتبحت الفرصة لمناقشة عقد شراكة عالمية جديدة للتنمية المستدامة والبحث في وسائل التنفيذ والمساءلة والمتابعة. وترأست هذه الجلسة السيدة رُلى مجدلاني واختتمتها بمناقشة سبل المضي قدماً.

1- إقامة شراكة عالمية جديدة لأهداف التنمية المستدامة: وسائل التنفيذ والمساءلة والمتابعة

55- استهلكت الجلسة السيدة ريم النجداوي بعرض استند إلى ورقة النقاش التي قدمتها الإسكوا عن العناصر الرئيسية لشراكة عالمية جديدة لأهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى أهمية أن يتناول النهج التحولي مواطن القوة التي تتسم بها الأهداف الإنمائية للألفية ومواطن الضعف التي تشوبها في مجال إقامة شراكة عالمية. فيمكن الاستفادة من نجاح هذه الأهداف في حشد العالم حول غرض معنوي، وتحفيز الاستثمارات في مجالات عدة، ووضع مؤشرات واضحة لرصد النتائج المحققة خلال المهلة الزمنية المحددة لها، وعدم نجاحها كوسيلة للتنفيذ والتقييم وإعداد التقارير يعود إلى الأسباب التالية: غياب التكامل بين الهدف 8 وباقي الأهداف الإنمائية للألفية؛ وعدم وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها؛ وغياب آلية المساءلة الفعالة؛ واستمرار العلاقات القائمة على الجهات المانحة والجهات المستفيدة؛ وعدم إيلاء الاهتمام اللازم لتمويل التنمية وتحقيق التعاون للاستغناء عن المساعدات ووسائل التنفيذ الأخرى المعتمدة.

56- ولمعالجة مواطن الضعف هذه، من الأهمية أن تكون أهداف التنمية المستدامة مدعومة بوسائل تنفيذ ملائمة تشمل توفير التمويل اللازم والتطوير التكنولوجي وبناء القدرات من مصادر عامة وخاصة على حد سواء، وبشراكات دينامية بين أصحاب المصلحة المتعددين، وبإطار فعال للمساءلة وآليات مساءلة عالمية وإقليمية ووطنية لرصد هذه الأهداف ومتابعة تنفيذها. ومن الأهمية أيضاً أن تنظر هذه الأهداف في العوامل المساعدة على غرار الحكم السليم والمؤسسات الفعالة والسياسات المؤاتية. ونظراً لأهمية وسائل التنفيذ بالنسبة إلى المنطقة العربية من الممكن أن تتضمن أهداف التنمية المستدامة أهدافاً قائمة بذاتها متعلقة بالتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات والحكم. ويمكن وضع غايات مساعدة ضمن كل هدف، وتحديد وسائل التنفيذ المطلوبة كالتمويل اللازم، وإقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين حول كل قضية مفاهيمية، وتحديد أطر فعالة للحكم والمؤسسات والسياسات.

57- وعلى صعيد آليات المساءلة أشار العرض إلى أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى الجديد سيتيح على الصعيد العالمي، رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالالتزامات. وعلى الصعيد الإقليمي يمكن إنشاء منصة عربية رفيعة المستوى تابعة للمنتدى تقودها الأمم المتحدة وترتبط مباشرة بجامعة الدول العربية. وعلى الصعيد الوطني يمكن تكليف هيئة رئيسية تتولى متابعة أهداف التنمية المستدامة والتنسيق بين الوكالات وعمليات التنفيذ.

58- افتتحت السيدة رلى مجدلاني المناقشات وأشارت إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية ركزت على البلدان النامية، أما أهداف التنمية المستدامة فهي مسؤولية عالمية لا تنحصر بالالتزامات التي جرى التعهد بها سابقاً.

59- وشدد السيد محمد خليل على أن المسائل المتعلقة بوسائل التنفيذ ليست جديدة وقد أثرت على مختلف جوانب التنمية المستدامة، لكن البلدان الشريكة لم تنجح في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها سابقاً. وأشارت مجموعة السبعة والسبعين أن وضع هدف واحد يحدد وسائل التنفيذ لن يكون كافياً، كما كانت الحال مع الأهداف الإنمائية للألفية التي قام تنفيذها على المساعدات المقدمة من الجهات المانحة. ومن الأهمية أن تستفيد أهداف التنمية المستدامة من هذه التجربة فتركز على تعزيز قدرات البلدان النامية من خلال توفير بيئة دولية مؤاتية للتنمية. ومن الأهمية أن يعالج إطار التنمية الجديد القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية، وخدمة الديون، والتهرب المالي، ونقل التكنولوجيا المراعية للبيئة. وبعد مؤتمر ريو + 20 عملت الأمم المتحدة على تعزيز المناقشات لوضع آلية لتيسير التكنولوجيا ولكن البلدان المتقدمة رفضت التوصيات التي قدمها الأمين العام بهذا الشأن. ويبقى وضع آلية عملية بغاية الأهمية بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة. وابتداء من عام 2016 سيقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى بتحقيق المساءلة في تطبيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لاستعراض جميع الالتزامات المتعلقة بوسائل التنفيذ.

60- وأشارت السيدة بربارا آدامز من منتدى السياسات العالمية، إلى أن المعيار الرئيسي لإقامة شراكة عالمية جديدة في إطار أهداف التنمية المستدامة هو الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك الكثير من النهج التي يمكن اعتمادها لعقد هذه الشراكة كتمويل التنمية أو النهج القائم على الحق في التنمية وفعالية المعونات. ومن العناصر الجديدة التي حددت في سياق أهداف التنمية المستدامة إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وزيادة التعاون بين بلدان الجنوب، ودعم دور القطاع الخاص. وأشارت الوثيقة الختامية التي صدرت عن الجمعية العامة والخاصة على حد سواء، ولكنها لم تحدد أي شروط وشددت على أهمية تحقيق المساواة على جميع المستويات، وقدمت في الفقرة الأخيرة المتعلقة بقطاع الأعمال والممارسات المستدامة أفكاراً بناءة. وأشار الأمين العام، في مقابلة أجريت معه مؤخراً، إلى أهمية عقد الشراكات وإلى الخطوط العريضة لخطة التنمية الجديدة التي بدأت تتبلور معالمها حيث أنها غنية بتطلعاتها وبسيطة بصيغتها، وذات نهج يكرس حقوق الإنسان ويحقق المساواة ويشجع الاستهلاك والإنتاج المستدامين ويواجه تغيّر المناخ.

61- وأشارت السيدة آدامز إلى أهمية عقد الشراكات لتوزيع الموارد والمسؤوليات. ومن غير اليسير وضع أهداف تؤدي إلى تطبيق الخطة بأكملها. لذا ينبغي تحاشي عند وضع أهداف التنمية المستدامة ما حدث في الأهداف الإنمائية للألفية حيث انحصرت خطة التنمية بها ولم تعط للمساءلة مجالاً وافياً ولا للتمويل نطاقاً واسعاً.

62- واعتبرت أن تقرير الفريق الرفيع المستوى لم يكن الوحيد الذي اقترح الأهداف، وهو لا يمثل موقفاً منقفاً عليه ولا يحمل أي طابع رسمي. واقترح الفريق إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في كل مجال مواضيعي، وأشار إلى إمكانية اعتماد نموذج الطاقة المستدامة للجميع. وقد ساهمت إقامة هذه الشراكات في تعزيز تعبئة الموارد ولكن أداءها كان ضعيفاً في تحقيق تغيير منهجي لذا، نشأ اتجاه جديد نحو شراكات عالمية تحدد ما ينبغي تنفيذه. ومن الأهمية في هذا السياق تحديد عدد من الشروط كضمان امتثال جميع الشراكات لقواعد الأمم المتحدة ومعاييرها؛ وإصدار التقارير وضممان المساءلة والكشف عن المعلومات. ومن المقترحات الأخرى في هذا المجال، هو ألا يوافق المجتمع المدني على هذه الأهداف إلا إذا حددت بوضوح المتطلبات ذات الصلة المتعلقة بالتكنولوجيا والتمويل والمساءلة.

63- ووافق المجتمع المدني بالإجماع على أن يحل المنتدى السياسي الرفيع المستوى محل لجنة التنمية المستدامة. فهذه اللجنة ركزت على موضوع البيئة في حين فضل صانعو القرار تناول مواضيع الاقتصاد ولم يشاركوا فيها. وأمام المنتدى تحدّي رئيسي بوضع آلية فعالة للمساءلة تشمل جميع أبعاد التنمية المستدامة. وأخيراً، يتطلب تحقيق التكامل والتنمية المستدامة التزاماً ومشاركة سياسيين رفيعي المستوى. وعند تحديد المؤشرات لا بد من التوصل إلى اتفاق سياسي بين الدول الأعضاء على وضع مقاييس لا تنحصر بالنتائج المحلي الإجمالي.

64- وخلال المناقشة العامة المفتوحة اللاحقة بحث المشاركون في مجموعة من القضايا المتعلقة بعناصر الشراكة العالمية الجديدة التي ينبغي إدراجها في أهداف التنمية المستدامة. وشددوا على أهمية وضع إطار مؤسسي وآليات حكم فعال، واعتبروا أن العاملين المقبلين مفصلين لنجاح المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وأشار مشاركون آخرون إلى ضرورة تحديد وسائل تنفيذ أكثر وضوحاً من تلك التي تناولها مؤتمر ريو+20، وإلى أهمية زيادة التضامن بين البلدان العربية.

65- ورأى المشاركون أهمية التركيز أكثر على تحقيق هدف محدد، دون التركيز على وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يركز على إقامة شراكة عالمية لتوفير بيئة دولية مؤاتية. ويكون إطار التنمية تحولياً من الأهمية أن تكون أهدافه واسعة النطاق فتستند مثلاً إلى الأهداف الحالية التي حددها الفريق الرفيع المستوى وأن يتضمن كل هدف فيه مجموعة متكاملة من وسائل التنفيذ كعقد الشراكات، ووضع آليات المساءلة والرصد المطلوبة.

66- واعتبر أحد المشاركين أن الاجتماع لم يطرح الأسئلة المناسبة، وأن نقل التكنولوجيا كان من الظروف المؤاتية الأقل أهمية، وأن الاستثمار في البحث والتطوير كان أكثر أهمية. ولزيادة مصادر التمويل، من الأهمية النظر في وسائل غير تقليدية كالجهاز الخيرية العربية الممولة. وقرن أحد المشاركين التقدم المحرز في أمريكا اللاتينية بالتقدم المحرز في المنطقة العربية وأشار إلى أن القضايا الرئيسية التي ينبغي معالجتها في المنطقة هي تلك المتعلقة بإنهاء الاحتلال وإرساء الأمن والسلام. وأشار أيضاً إلى أثر النزاع في الجمهورية العربية السورية على لبنان لأنه لا يؤثر على التنمية المستدامة وحسب بل على الاستقرار في المنطقة بأسرها.

67- وشدد المشاركون أيضاً على أهمية التكامل الإقليمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للمنطقة العربية أن تعمل ككيان متكامل على تشجيع الاستثمارات في مجالات البحث والتكنولوجيا وبراءات الاختراع، وتناول الأولويات الرئيسية كالأمن الغذائي. ويمكن للمنتدى العربي للتنمية المستدامة أن يوفر فرصة رئيسية لتنفيذ هذه الأهداف.

68- وتناولت السيدة بربارا آدمز القضايا المطروحة وأشارت إلى أهمية تحديد أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار عالمي يشمل في الوقت عينه أبعاداً إقليمية ووطنية من دون أن تنحصر بتلبية الأولويات الوطنية وحسب، بل تطرح تحدياً للبلدان المتقدمة لتحقيق غاياتها ونفي بالتزاماتها. ولا بد من التمييز بين القضايا التي ستتناولها الأهداف على المستوى العالمي وتلك التي ستحدد على المستويين الإقليمي والوطني. والأمم المتحدة هي الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تعمل ضمن إطار قائم على القيم، ولكن لا إرادة في استخدام هذا الإطار للمساءلة، كمساءلة البلدان الغنية عن التزاماتها في تحقيق استهلاك وإنتاج مستدامين. وستحدد خطة تنمية لكل منطقة، ومن أولويات المنطقة العربية أعمال الحقوق المدنية وإنهاء الاحتلال الأجنبي. ومن الأهمية أن تستفيد منظومة الأمم المتحدة أكثر من خبرات المجتمع المدني.

69- وأكد السيد محمد خليل ضرورة الاعتماد على الذات في المنطقة العربية، مما يتطلب بيئة إنمائية دولية مؤاتية وقواعد أكثر إنصافاً لتحقيق التنمية. وفي حين استندت الأهداف الإنمائية للألفية إلى الشراكة العالمية، من المقترح أن تقوم أهداف التنمية المستدامة على عدة شراكات، ومن المحتمل أن تمنح بذلك دوراً أكبر للقطاع الخاص وتثير التساؤلات حول هدف الاستثمارات بين تحقيق التنمية المستدامة أو تحقيق الربح. ويعتبر نقل التكنولوجيا من العوامل ووسائل التنفيذ الأساسية، لأنه يوفر الحلول لتحقيق التنمية المستدامة ويؤدي دوراً كبيراً في معالجة المسائل المتعلقة بالصحة والأمراض. فالأهداف الإنمائية للألفية ركزت على الصحة، وكان للتكنولوجيا دور إيجابي واضح. ولكن يجب ألا تنحصر الأهداف بنقل التكنولوجيا بل أن تشمل عمليات البحث والتطوير، وقد تناول مؤتمر ريو + 20 جميع هذه العناصر.

2- الملاحظات الختامية

70- ألقى السيدة ريم النجداوي كلمة ختامية أكدت فيها مواصلة المشاورات في المنطقة العربية لتكوين منظور عربي لأهداف التنمية المستدامة. واعتبرت السيدة رلى مجدلاوي أن المناقشات كانت مثمرة وقد تناولت

قضايا مفاهيمية متنوعة ومتداخلة بغاية الأهمية. ولمتابعة هذا الاجتماع ستقوم الإسكوا باستعراض مختلف المقترحات المقدمة، وكذلك نشر المعلومات التي توصل إليها. وستعمل أيضاً بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على بلورة منظور عربي عام لأهداف التنمية المستدامة، وستعقد اجتماعاً حكومياً دولياً لاستكمال الاقتراح المتعلق بهذه الأهداف، ليكون بمثابة أداة تستند إليها الحكومات عند المشاركة في مفاوضات الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة. ولا يتوفر الكثير من الوقت لهذه العملية التي ينبغي استكمالها بحلول شهر شباط/فبراير 2014.

71- وأشارت السيدة شهيرة وهبي إلى أن هذا الاجتماع ساهم في إرساء الخطوات اللازمة نحو صياغة منظور عربي لأهداف التنمية المستدامة. وستعقد اجتماعات حكومية دولية تتفق خلالها الدول على مواقفها على أن يساهم الخبراء في تحديدها. وأشارت السيدة ميلاني هتشينسون إلى أن أحد الدروس المستفادة من هذا الاجتماع ضرورة مواصلة إشراك مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة في المشاورات وتعزيز التواصل. وتمنت السيدة منية إبراهيم اليوسفي أن تنقل رسالة المنطقة العربية إلى المفاوضات الدولية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

ثانياً- الاستنتاجات وسبل المضي قدماً

72- رأى المشاركون أن المبادئ والأولويات الإقليمية التي طرحتها الإسكوا في ورقة النقاش ذات أهمية كبيرة وهي تمثل التحديات التي تواجهها المنطقة العربية وتعبّر عن تطلعاتها. وبيّن الاجتماع أهمية أن تسرع الإسكوا وشركاؤها وتيرة العملية التحضيرية الحكومية التي تقوم بها في المنطقة لمواكبة التطورات على الصعيد العالمي. وحث المشاركون الإسكوا وشركاءها على تقديم اقتراح إقليمي متعلق بأهداف التنمية المستدامة يعبر عن أولويات المنطقة العربية والقضايا التي تهمها، وذلك بالاستناد إلى نتائج العمليات التشاورية بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة التي أطلقت في عام 2013. ويقدم هذا المقترح إلى الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة ويأخذ في الاعتبار مدخلات المنطقة في العملية الدولية.

73- ومن الأهمية أيضاً تكوين وجهة نظر عربية بشأن أهداف التنمية المستدامة خلال الاجتماع الحكومي المزمع عقده في نيسان/أبريل 2014 تحضيراً للدورة القادمة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- تاريخ الاجتماع ومكان انعقاده

74- عقد الإجماع في فندق رمادا بلازا في قمرت في تونس يومي 18 و19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

باء- جدول الأعمال

75- تألف الاجتماع من ثلاث جلسات رئيسية إضافة إلى الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية.

• الجلسة الافتتاحية: الترحيب والملاحظات الافتتاحية.

- الجلسة الأولى: مقدمة عن الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، والأولويات الإقليمية العربية التي ينبغي إدراجها ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015:
 - o معلومات أساسية وسياق الإطار التحويلي لأهداف التنمية المستدامة؛
 - o التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، والأولويات الإقليمية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.
- الجلسة الثانية: القضايا المفاهيمية ذات الأولوية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة – أهداف جامعة والتنوع على الصعيد الوطني والتكامل بين ركائز التنمية المستدامة:
 - o أهداف جامعة ولكن تراعي الاختلافات الوطنية والإقليمية في المنطقة العربية؛
 - o الربط بين العلم والسياسات: وضع إطار فعال لأهداف التنمية المستدامة يتضمن أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.
- الجلسة الثالثة: شراكة عالمية جديدة وإطار لأهداف التنمية المستدامة يتناسب مع المنطقة العربية:
 - o إقامة شراكة عالمية جديدة لأهداف التنمية المستدامة: وسائل التنفيذ والمساءلة والمتابعة؛
 - o الملاحظات الختامية.

جيم- المشاركون

76- حضر الاجتماع 81 مشاركاً بما فيهم خبراء من البلدان العربية، والأمم المتحدة، ومجموعات ومنظمات رئيسية ودولية، ومنظمو الاجتماع. وترد قائمة المشاركين في المرفق الوارد في هذا التقرير.

دال- التقييم

77- وزع على الحاضرين استبيان لتقييم أهمية الاجتماع وفعالته وأثره. ورد على الاستبيان 23 مشاركاً اعتبر معظمهم (95 في المائة من المجيبين) أن الاجتماع كان مفيداً، بما في ذلك العروض المقدمة، وأنها تتراوح بين الجيدة والممتازة. واعتبر 91 في المائة من المجيبين أن أهداف الاجتماع كانت واضحة وأنها تتراوح بين الجيدة والممتازة، ورأى 90 في المائة أن الاجتماع تراوح بين الجيد والممتاز في بلوغ أهدافه، واعتبر 90 في المائة أن الاجتماع أتاح فرصة تتراوح بين الجيدة والممتازة للتواصل وتبادل الخبرات بين الخبراء. وأيد 95 في المائة من المجيبين الحاجة إلى متابعة نتائج الاجتماع.

78- وبالنسبة إلى التعليقات الخطية، اعتبر معظم المجيبين أن الاجتماع وفر الكثير من المعلومات. واقترح البعض زيادة مدة هذه الاجتماعات للحصول على مدخلات أكثر تفصيلاً ومواصلة مناقشة المواضيع الرئيسية. وشدد تعليق آخر على أهمية توحيد وجهات النظر المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية.

79- وقيماً يتعلق بأنشطة المتابعة شملت المقترحات الأساسية الحاجة إلى:

(أ) تحديث ورقة الإسكوا بشأن أهداف التنمية المستدامة وتلخيصها في ضوء المقترحات الهامة الصادرة عن مناقشات الاجتماع؛

(ب) تشكيل فرق عمل صغيرة تركز على مناقشة وإفية لمواضيع مختصة بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والدعم المالي، ومواصلة المشاورات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية؛

(ج) دعوة أجهزة الإحصاء إلى مناقشة عملية تحديد أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الخاصة بها؛

(د) تحديد المجالات التي لا تتوفر فيها وسائل التنفيذ اللازمة وأسباب ذلك؛

(هـ) عقد اجتماع تشاوري عربي أخير ودعوة المشاركين فيه مجدداً إلى حضوره لمناقشة الصيغة النهائية لورقة الإسكوا بشأن أهداف التنمية المستدامة؛

(و) الدعوة إلى اجتماع حكومي لتحديد منظور عربي عام لأهداف التنمية المستدامة يقدم وجهة نظر عربية مشتركة، واستكمال الاقتراح المتعلق بهذه الأهداف ليكون بمثابة أداة إضافية تستند إليها الحكومات عند المشاركة في مفاوضات الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة قبل نهاية شباط/فبراير 2014.

هاء- الوثائق والعروض

80- قدمت الإسكوا ورقة نقاش وفرت المعلومات الأساسية لمناقشات الاجتماع. والوثائق والعروض متاحة عبر الموقع: <http://www.escwa.un.org/information/meetingdetailsAR.asp?referenceNUM=3248a>.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

ألف- البلدان العربية

السيدة مها نوّاش
رئيسة قسم
الإدارة العامة للمنظمات والندوات الدولية مكلفة بملف البيئة
والتنمية المستدامة
وزارة الشؤون الخارجية
البريد الإلكتروني: mahanaouech@yahoo.fr

السيد حافظ بوكتيف
مدير مشروع
وزارة الشؤون الاجتماعية
البريد الإلكتروني: hafedh.bouktif@gmail.com

السيد محمد الزريبي
المدير العام للنهوض الاجتماعي
وزارة الشؤون الاجتماعية
البريد الإلكتروني: med.zribi@rnas.gov.tn

السيدة سميرة نفذي
رئيس مصلحة
المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة
البريد الإلكتروني: samira.benjrads@gmail.com

السيد عادل بن رحومه
رئيس مصلحة
الديوان الوطني التونسي للسياحة

السيد نزار عطا
وزارة التكوين المهني والتشغيل
المرصد الوطني للتشغيل والمهارات
البريد الإلكتروني: nizar.ata@mfpe.gov.tn

السيد عز الدين مصباح
كاهية مدير
وزارة التكوين المهني والتشغيل
المرصد الوطني للتشغيل والمهارات
البريد الإلكتروني: ezzeddine_m@yahoo.fr
ezzeddine.mosbah@mfpe.gov.tn

السيدة نهيل الخشين
رئيس مصلحة
وزارة التكوين المهني والتشغيل
المرصد الوطني للتشغيل والمهارات
البريد الإلكتروني: nihel.khechine@mfpe.gov.tn

الأردن

السيد معتصم الكيلاني
مدير قسم التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
البريد الإلكتروني: mutasim.k@mop.gov.jo
mutasimk@yahoo.com

السيدة مها المعايطه
مديرية إدارة المشاريع
وزارة البيئة
البريد الإلكتروني: m_maita@moenv.gov.jo
maha@moenv.gov.jo

السيد بشار زيتون
مستشار مستقل في استدامة البيئة والاقتصاد الأخضر
البريد الإلكتروني: bashar@post.harvard.edu
zeitoun@hotmail.com

البحرين

السيدة أسماء أباحسين
أستاذ مشارك، برنامج علوم الصحراء والأراضي القاحلة
جامعة الخليج العربي
البريد الإلكتروني: asma@agu.edu.bh
dr.asma.abahussain@gmail.com

تونس

السيد حسن بلقاسم
مساعد رئيس الديوان الرئاسي
الرئاسة التونسية
البريد الإلكتروني: hassenebelkacem@gmail.com

السيد محمد الناصر
وزير سابق وخبير دولي
منسق الميثاق العالمي بتونس
البريد الإلكتروني: med.ennaceur@gnet.tn

السيد نبيل عجينه
رئيس مصلحة
وزارة التنمية والتعاون الدولي
البريد الإلكتروني: ajina.nabil@gmail.com

تونس (تابع)

العراق

السيد مقداد الخطيب
رئيس قسم التنمية المستدامة
مركز بحوث البيئة
الجامعة التكنولوجية
البريد الإلكتروني: mukdadalkhateeb@yahoo.com

عُمان

السيد نجيب الرواس
مستشار الوزير للشؤون البيئية
وزارة البيئة وشؤون المناخ
البريد الإلكتروني: najali414@hotmail.com

السيد حمد المحروقي
مدير عام تنمية القطاعات الخدمية
المجلس الأعلى للتخطيط
البريد الإلكتروني: hmahrooqi@scp.gov.om

السيد سعيد الشكلي
مدير دائرة التنمية الإقليمية والهيكل الأساسية
المجلس الأعلى للتخطيط
البريد الإلكتروني: saidshuk@yahoo.com

السيدة سعاد الفاضل
مديرة دائرة التعاون الفني
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط
البريد الإلكتروني: suadfadhel61@hotmail.com

فلسطين

السيد يوسف أبو صفيه
وزير
مستشار الرئيس لشؤون البيئة
البريد الإلكتروني: dr_yousefabusafieh@hotmail.com

السيد زغلول سمحان
مدير عام السياسات والتخطيط
سلطة جودة البيئة
البريد الإلكتروني: zaghloulsamhan@hotmail.com

لبنان

السيد جورج نصر
مهندس مدني وأستاذ جامعي
الجامعة اللبنانية
البريد الإلكتروني: George.j.nasr@gmail.com

السيدة فتحية ناجي
رئيس مصلحة
وزارة النقل
البريد الإلكتروني: fathia.neji@mt.gov.tn

السيد الأمين العوني
خبير وكاهية مدير
المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد
وزارة الدفاع الوطني
البريد الإلكتروني: aminaouni@yahoo.fr
cnct@defense.tn

السيد عادل الهنتاتي
خبير في البيئة والتنمية المستدامة
البريد الإلكتروني: hentati.adel@planet.tn

السيد أبو القاسم البدري
مدير إدارة العلوم والبحث العلمي
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
البريد الإلكتروني: ahelbadri2000@yahoo.co.uk
a.benamor@alecso.org.tn
ahelbadri2000@gmail.com

الجزائر

السيد محمد بوشدوب
مستشار
رئيس مكتب
وزارة الخارجية
البريد الإلكتروني: bouchedoub.medfaiz@gmail.com

الجمهورية العربية السورية

السيد مهند نديم
معاون مدير التعاون مع المنظمات المتخصصة الدولية
هيئة التخطيط والتعاون الدولي
البريد الإلكتروني: mu_nadim@yahoo.com

السودان

السيد سيف الدين حمد
رئيس الجهاز الفني للموارد المائية
ورئيس الجانب السوداني بالهيئة الفنية الدائمة المشتركة
لمياه النيل
وزارة الموارد المائية والكهرباء
البريد الإلكتروني: seifeldin_eltwaim@yahoo.com
mwre_wrto@yahoo.com
ammarhydro@yahoo.com

لبنان (تابع)

مصر
السيدة محمد خليل
مستشار
البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة
البريد الإلكتروني: mohamed.khalil.un@gmail.com

السيدة ألكسندرا طعمه
مستشارة
البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة
البريد الإلكتروني: ajtohme@gmail.com

اليمن
السيدة أماني زباره
مدير عام الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية الدولية
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
البريد الإلكتروني: azabara.zabara@gmail.com

السيدة كابريسيا شبارخ
خبيرة بيئية
شركة إيكوديت لبنان
مكلفة من وزارة البيئة اللبنانية
البريد الإلكتروني: cchabarekh@ecodit.com

المغرب

السيد محمد البوش
رئيس مصلحة الدراسات وخدمات تحليل المشاريع
المرصد الوطني للبيئة
مديرية الدراسات والتخطيط والتوقعات
المرصد الوطني للبيئة
الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة
البريد الإلكتروني: elbouch21@yahoo.fr

باء- منظمات المجتمع المدني

السيد أحمد الكوفحي
الرئيس التنفيذي
جمعية البيئة الأردنية
الأردن
البريد الإلكتروني: akofahi@gmail.com

السيد فاضل محمد
مستشار البرامج التدريبية
مدير تطوير الجودة والاستشارات
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
دار ارتقاء للمعارض والاستشارات
البحرين

السيد زياد عبد الصمد
المدير التنفيذي
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
لبنان
البريد الإلكتروني: abdel.samad@annd.org
ziadas@gmail.com
org.annd@annd

البريد الإلكتروني: fha@nihr.org.bh
fadhelhabeebbh@hotmail.com
ard@nihr.org.bh

السيد محمد السيد
نائب المنسق العام
الشبكة العربية للبيئة والتنمية "RAED"
مصر

السيد مهدي جعفر
نائب الرئيس
جمعية البيئة العمانية
عمان
البريد الإلكتروني: mehdi.jaaffar@gmail.com

البريد الإلكتروني: mohamed_m_m@hotmail.com

السيدة رزان زعيتر
الرئيس
المجموعة العربية لحماية البيئة
الشبكة العربية للسيادة على الغذاء
الأردن
البريد الإلكتروني: razan.zuayter@gmail.com

السيدة شهناز باهشسي
منسقة الدعوة والتواصل
جمعية نساء من أجل حقوق الإنسان للنساء
(WWHR-New Ways)
تركيا
البريد الإلكتروني: sehnaz.kiyamaz@wwhr.org
merve.agin@wwhr.org

السيدة عفاف التليبي
مهندس ومستشار في التنمية
تونس
البريد الإلكتروني: afeftl@gmail.com

السيدة حنان شعبان
مهندس
أخصائي الشؤون التنظيمية
شركة Merck Sharp and Dohme، أوروبا
تونس
البريد الإلكتروني: chaabane.hanene@yahoo.fr

السيدة صونيا كانش
كاهية مدير
شركة SEE
تونس
البريد الإلكتروني: soniakanech@gmail.com

السيدة زهر فيصل
مديرة
الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل الحر
وزارة التكوين المهني والتشغيل
تونس
البريد الإلكتروني: zahar.faycel@emploi.nat.tn

السيد عبد الرحمان جمور
تونس

السيد عمر مطيمط
خبير
رئيس كنفدرالية الجمعيات البيئية
الجامعة الوطنية للجمعيات البيئية والتنمية المستدامة
تونس
البريد الإلكتروني: dar.mtimet@planet.tn
amor.mtimet@hotmail.fr

السيد ياسين المرزوقي
إدارة الدراسات والتعاون
الوكالة الوطنية لحماية المحيط
تونس
البريد الإلكتروني: stat@anpe.nat.tn

السيد بوبكر حومان
أستاذ جامعي
نائب رئيس شبكة جمعيات الطبيعة والتنمية بتونس
RANDET
شبكة جمعيات الطبيعة والتنمية بتونس
البريد الإلكتروني: houmanbob@yahoo.fr

السيد محمد المانسي
رئيس
جمعية محامين حقوق البيئة
تونس
البريد الإلكتروني: ajde.tunisie@yahoo.com

السيدة فاطمة الشيخ
عضو
جمعية محامين حقوق البيئة
تونس
البريد الإلكتروني: ajde.tunisie@yahoo.com

جيم- الجامعات ومراكز البحوث

السيدة عواطف الرحيمي
باحثة
البنك الوطني للجينات
تونس
البريد الإلكتروني: rhimiawatef74@gmail.com

السيد الطاهر عبد السلام
أستاذ اقتصاد
جامعة المنار
تونس
البريد الإلكتروني: taabdessalam@gmail.com

السيدة حسنيه شلبي دريسي
خبير
المنتدى العالمي للبدائل
تونس
البريد الإلكتروني: drissi@gnet.tn

السيدة أميمه ملكي
باحثة جامعية، مختبر الاقتصاد والإدارة الصناعية
المدرسة التونسية للتقنيات
تونس
البريد الإلكتروني: oumayma0811@hotmail.fr

دال- الخبراء

السيدة نوال مرزوقي
منظمة العمل الدولية
تونس
السيدة ناديا شهودورا
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
تونس
البريد الإلكتروني: nadiac@unops.org

السيدة بربارا آدامز
منتدى السياسات العالمية
أمريكا
البريد الإلكتروني: badams27@gmail.com
barbaraadams@globalpolicy.org

السيد ستيفانو كوراو
ممثل بعثة الإتحاد الأوروبي بتونس

السيد باتريس روبينو
مستشار دولي في البيئة والتنمية المستدامة
مستشار أقدم سابق لدى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية
لأوروبا
سويسرا
البريد الإلكتروني: patrice.robineau@hotmail.com

السيد عمرو نور
مدير، مكتب لجان الأمم المتحدة الإقليمية في نيويورك
البريد الإلكتروني: nour@un.org

هاء- المنظمون

السيد شكري المزغني
كاهية مدير الدراسات بالإدارة العامة للتنمية المستدامة
وزارة التجهيز والبيئة
تونس
البريد الإلكتروني: chokri.mezghani@yahoo.fr

السيد الصادق العمري
كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والبيئة المكلف بالبيئة
وزارة التجهيز والبيئة
تونس

السيد حمزه يوسف عبد الرزاق
إطار بالإدارة العامة للتنمية المستدامة
وزارة التجهيز والبيئة
تونس
البريد الإلكتروني: h.y.abderrazak@gmail.com

السيدة منية إبراهيم اليوسفي
مديرة الدراسات والتحليل الاقتصادية البيئية والتخطيط
بالإدارة العامة للتنمية المستدامة
وزارة التجهيز والبيئة
تونس
البريد الإلكتروني: deep@mineat.gov.tn
monia.braham@planet.tn

السيدة سهام الفيلالي
وزارة التجهيز والبيئة
تونس
البريد الإلكتروني: sihem.filali@uma.rnce.tn

السيد نبيل حمدي
كاهية مدير الإستشراق والتخطيط بالإدارة العامة للتنمية
المستدامة

السيدة شهيرة وهيبي
رئيس قسم التنمية المستدامة والتعاون الدولي
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة
جامعة الدول العربية
مصر
البريد الإلكتروني: shuhryar@yahoo.com
environment.dept@las.int

وزارة التجهيز والبيئة
تونس
البريد الإلكتروني: hamdienvironnement@yahoo.com

السيدة ميلاني هتشينسون
موظف برنامج
برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمكتب الإقليمي لغرب آسيا
البحرين
البريد الإلكتروني: Melanie.Hutchinson@unep.org

السيدة أمية عطيان
مساعدة برنامج
برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمكتب الإقليمي لغرب آسيا
البحرين
البريد الإلكتروني: Omayya.Atiyani@unep.org

السيد طارق النابلسي
رئيس وحدة التنسيق والمتابعة
مسؤول متابعة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية الأمانة
الغنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب
جامعة الدول العربية
القاهرة، مصر
البريد الإلكتروني: tnnabulsi@gmail.com
socialdev.dept@las.int
tarek.nabulsi@las.int

السيدة ايناس عبد العظيم
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة
جامعة الدول العربية
مصر
البريد الإلكتروني: inas-mostafa@hotmail.com
envsusdev.dept@las.int